

مصادر مصرفية: البنوك الخليجية تستعيز عن المصرفيين بشركات استشارية لمشروعات قصيرة الأجل

2,7 مليار دولار عائدات شركات الاستشارات في الخليج

من المصرفيين الذين سرحوا من وظائفهم ربما يكونون قد أجبروا على مغادرة المنطقة بعد أن تراجع عدد الفرص المتاحة في الإمارات بنحو 9% في نهاية 2015 فيما تتوجه البنوك لزيادة الاستعانة بالشركات الاستشارية من أجل مشروعات قصيرة الأجل.

تسريحات البنوك ووفقا لمصادر مطلعة فقد سرح بنك «اتش اس بي سي» البريطاني 150 من موظفيه في الإمارات، وخض بنك «ستاندارد تشارترد» العدد بنحو 100 وظيفة، كما يدرس بنك «بي ان بي باريبيا» الفرنسي تسريح عدد مماثل.

الاستشارات في المنطقة حققت عائدات بلغت 2,7 مليار دولار خلال العام الماضي بارتفاع 9% عما كانت عليه العام الذي سبقه، وفقا للارقام الصادرة عن شركة غلوبل ريسيرتش التي تتابع اخبار صناعة الاستشارات في المنطقة وتتخذ من لندن مقراً لها.

وقال ميرفي «إن كل مؤسسة استشارية في الكويت والسعودية والإمارات والبحرين ماضية في تعيين مستشارين جدد لديها حتى تتمكن من الصمود امام المنافسة، أما القطاع المصرفي فإنه يشهد جموداً في عملية التوظيف».

من ناحية اخرى، قالت مورغان ماكينلي ان كثيرا

شركة مورغان ماكينلي، تريفور ميرفي خلال مقابلة مع بلومبيرغ: «اذا كنت مستشاراً، فإن فرص العمل أمامك مزدهرة، حيث ان الطلب قوي على هذه الوظائف في دول كالسعودية والإمارات»، ان تخوض الدولتان عملية تحول اقتصادي، بالإضافة الى دول الخليج الأخرى التي تسعى الى تطبيق إصلاحات اقتصادية بعد ان فقدت أسعار النفط 70% من قيمتها منذ عام 2014، وبالمقابل فإن كثيرا من المصرفيين يكافحون من أجل الاحتفاظ بوظائفهم حيث قلصت البنوك العاملة في الإمارات عدد العاملين لديها بنحو 1500 وظيفة.

وقالت المحطة ان شركات

ولكن تعيينات المصرفيين خلافاً لذلك تراجعت 60% في الأشهر الثلاثة الأولى من العام، مع غياب التوقعات بأي تحسن حتى ديسمبر المقبل. وأضافت المحطة بالقول ان البنوك الخليجية تعد نفسها لمواجهة ارتفاع في محافظ الديون المتعثرة بعد تدهور أسعار النفط في ظل توقعات بان شركات نفطية ستواجه صعوبة في الوفاء بالتزاماتها، كما ان البنوك تكافح أيضا ولكن لمواجهة شح السيولة الذي يتزامن مع هبوط الإيرادات لدى شركات الطاقة وقيام الحكومات بالسحب من ودائعها المصرفية.

فرص مزدهرة وقال المدير العام في

محمود عيسى قالت محطة «بلومبيرغ» انها فرصة عظيمة للمستشارين للعمل في دول مجلس التعاون الخليجي خلافا لما هو عليه بالنسبة للمصرفيين. ونشرت المحطة بالتزامن مع صحيفة واشنطن بوست ان الطلب على المستشارين والشركات الاستشارية في دول مجلس التعاون الخليجي كان أقوى من المتوقع بكثير خلال الربع الاول من العام الحالي، وسيستمر على هذا المنوال طيلة الفترة الباقية من العام، وفقا لتقرير أصدرته شركة مورغان ماكينلي المتخصصة في الفرص الوظيفية والموارد البشرية،

تقرير الشال

خسائر إضراب النفط لليوم الواحد تفوق الـ20 مليون دينار بكثير



قال تقرير الشال الاقتصادي انه ليس بصدد إصدار أحكام على ما حدث في قطاع النفط، فالإضراب حق دستوري لا يفترض أن يمس، بينما ضرره مضاعف في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها الكويت، والحل كان في التفاوض المتكافئ والجاد. المشكل الحقيقي هو في الطرف الحكومي المفاوض، فالأكد أن الحكومة الثابتة نهجا ومعظم الشخوص هي سبب ما يحدث من مشكلات في قطاع النفط، فالمشكلة العامة هي أن قطاع النفط لم يحترم في يوم من الأيام، واستخدم مكافأة لأي فصيل سياسي يوالي الحكومة في فترة من الفترات. وإن تغيرت الظروف أو الولاءات، يهدى هذا القطاع لفصيل آخر يتولى عملية التطهير والتنصيف للنفوذ القديم، ولن تطيل، كانت آخر مصادماته العلنة، ما بين وزير النفط السابق والإدارة التنفيذية العليا للقطاع، والتي انتهت بإقضاء الوزير. كل ذلك يحدث على حساب حيادية ومهنية ذلك القطاع الحيوي، في بلد لا يملك سوى النفط الذي يشكل نحو 63,5% من ناتجه المحلي الإجمالي، ونحو 92% من إيرادات ميزانيته.

المشكلة الحالية وذكر التقرير ان المشكلة الحالية هي نتائج نفس السياسة، ففي شهر أغسطس من عام 2011، شكلت الحكومة لجنة إنقاذ اقتصادي، وأعطتها وعا بانتظار تقريرها حتى تتبناه، وبعد بضعة أيام من تشكيلها، وقبل حتى أن تجتمع اجتماعا جادا، صدر عن الحكومة قرار بأكاد النفط الجديد الذي ذكر وزيره حينها بأنه لن يكلف الخزينة العامة فلسا واحدا، وكانت بدعة وضلالة في علم المالية العامة. ولم يكن قادرا يربط ما بين الجهد والإنتاجية

وقال التقرير ان المنطق يفترض ألا يوكل لنفس الحكومة تصحيح أخطاء جسيمة خلقتها، والتجربة تثبت أنها لم تقم بإجراء واحد على مدى سنة ونصف السنة لمواجهة تدهور أسعار النفط، وانكسرت وصوتت ضد مقترحات وثيقة إصلاح متواضعة قدمت مع أول مواجهة، لذلك لا يمكن لنفس الحكومة أن تكون قدوة في التفاوض مع عمال النفط حتى بعد وقف إضرابهم للخروج بصيغة توافقية للمأزق الحالي، وكان ما نكرته الحكومة حول خسارة 20 مليون دينار لكل يوم إضراب غير صحيح، لأن الخسائر المباشرة وغير المباشرة أعلى من ذلك الرقم بكثير. وإن استمر حال البلد مع غياب قدرة الحكومة على تمرير سياسات إصلاح مالي واقتصادي، وأضيف إليها عجزها عن وقف خسائر غير ضرورية نتيجة الضعف الشديد لموقفها التفاوضي كما حالها مع إضراب النفط وما يليه، لن يطول الوقت حتى يصبح من المستحيل على أي حكومة غيرها إصلاح الضرر، ويبقى النجاح في مهمة إعادة البناء مجرد سراب.

وأوضح تقرير الشال انه ما بين نهاية يناير ونهاية مارس الماضيين، التزمت دول أوبك والشاركون في التوافق السعودي - الروسي وحتى الآخرين خارجهما بتثبيت إنتاج النفط، فإنتاج أوبك في شهرين انخفض بنحو 67 ألف برميل يوميا، وانخفض لروسيا وعمان والبحرين بنحو 97 ألف برميل يوميا، وانخفض للنرويج والمكسيك وليبيا وأذربيجان وكازاخستان بنحو 103 آلاف برميل يوميا. وكانت أسعار خام برنت قد هبطت في 20 يناير 2016 إلى نحو 26 دولارا للبرميل وارتفعت في 14 أبريل 2016 إلى نحو 43 دولارا للبرميل أي زادت بنحو 65,4%، أي أنها بدأت تقترب من سعرها الاقتصادي مع مجرد توافق وليس اتفاقا.

وقال التقرير انه عند التحضير لاجتماع الدوحة بداية الأسبوع الفائت، عمدت التصريحات التي تعيد النفط إلى سعره الاقتصادي، فالسعودية أعلنت أن أقصى ما ستذهب إليه هو تثبيت الإنتاج إن التزمت الدول الرئيسية المنتجة به. وإيران أعلنت أنها لن ترسل مثلا لها إلى اجتماع الدوحة ما لم يقر بحقها في العودة إلى مستوى إنتاجها ما قبل العقوبات التي فرضها الغرب على قطاعها النفطي قبل اتفاقها

فشل اجتماع «أوبك» المقبل قد يعود بالنفط إلى مستوى الـ20 دولار

النووي معه. والعراق الذي بات إنتاجه يراوح ما بين 4,3 و4,4 ملايين برميل يوميا، وبعد أن أضاف نحو 1,2 مليون برميل يوميا إلى إنتاجه منذ خريف 2014، يبدو أنه سينتج ما تسمح له طاقته الإنتاجية بإنتاجه. وتبقى روسيا التي تنتج نحو 10,9 ملايين برميل يوميا لتصبح أكبر منتجي العالم، راضية بالالتزام بهذا المستوى وهو عند حدودها القصوى للإنتاج، ولكنها تريد بأعلى سعر ممكن، لذلك هي أكثر مرونة من المنتجين الرئيسيين الآخرين. وأشار التقرير الى انه وفي ظل غياب المنطق، وأسبقية توظيف النفط في الصراع السياسي، كان من المحتم أن يفشل اجتماع الدوحة، وهو ما تحقق، وكانت النتيجة الحتمية هي هبوط أسعار النفط بنحو 5% خلال بضعة أيام، الأكثر أهمية هو، أن الاتجاه العام لأسعار النفط نحو السعر الاقتصادي توقف، وأصبح الاتجاه مرة أخرى إلى سعره السياسي أكثر احتمالا، وإن ساد العناد على المصلحة، فقد تعود الأسعار إلى مستوى أسعار يناير إن فشل اجتماع أوبك في يونيو المقبل، وفي يناير، كسر سعر برميل النفط الكويتي حاجز الـ 20 دولارا إلى الأدنى.

وأوضح تقرير الشال انه ما بين نهاية يناير ونهاية مارس الماضيين، التزمت دول أوبك والشاركون في التوافق السعودي - الروسي وحتى الآخرين خارجهما بتثبيت إنتاج النفط، فإنتاج أوبك في شهرين انخفض بنحو 67 ألف برميل يوميا، وانخفض لروسيا وعمان والبحرين بنحو 97 ألف برميل يوميا، وانخفض للنرويج والمكسيك وليبيا وأذربيجان وكازاخستان بنحو 103 آلاف برميل يوميا. وكانت أسعار خام برنت قد هبطت في 20 يناير 2016 إلى نحو 26 دولارا للبرميل وارتفعت في 14 أبريل 2016 إلى نحو 43 دولارا للبرميل أي زادت بنحو 65,4%، أي أنها بدأت تقترب من سعرها الاقتصادي مع مجرد توافق وليس اتفاقا.

هجرة 7 مليارات دولار من صناديق الأسهم

لندن - رويترز: قال بنك أوف أميركا ميريل لينش إن المستثمرين سحبوا 7,3 مليارات دولار من صناديق الأسهم حول العالم في الأسبوع المنتهي في 20 أبريل وهو أكبر تخارج في تسعة أسابيع. وسحب المستثمرون 4,2 مليارات دولار من صناديق الأسهم الأمريكية و2,6 مليار دولار من صناديق الأسهم اليابانية. وهذا هو أكبر تخارج للأموال من صناديق الأسهم اليابانية منذ نوفمبر 2014. وأضاف البنك ان المستثمرين سحبوا 2,1 مليار دولار من صناديق الأسهم الأوروبية مواصليين تخارجهم للأسبوع الحادي عشر

على التوالي وهي أطول فترة منذ مايو 2010. وجاء هذا التخارج للأموال من صناديق الأسهم على الرغم من صعود مؤشر يوروفست 300 القياسي للأسهم الأوروبية 3,3% منذ بداية الشهر الجاري في حين قفز مؤشر نيكي القياسي للأسهم اليابانية 4,9% وارتفع مؤشر ستاندارد أند بورز 500 القياسي للأسهم الأمريكية 1,5%.



شركة اسمنت الكويت

إعلان تذكيري

لحضور إجتماعي الجمعية العامة العادية الثامنة والأربعين والجمعية العامة الغير عادية

يسر مجلس إدارة شركة اسمنت الكويت (ش.م.ك.ع) دعوة المساهمين الكرام لحضور إجتماعي الجمعية العامة العادية الثامنة والأربعين والجمعية العامة الغير عادية اللذين تقرر عقدهما على التوالي في مجمع الوزارات - وزارة التجارة والصناعة - قاعة ساحة (8) الدور (3) في تمام الساعة العاشرة صباح يوم الإثنين الموافق 2016/ 5 /2 وذلك للنظر في المسائل المدرجة بجدولي الأعمال التاليين:

أولاً: جدول أعمال الجمعية العامة العادية الثامنة والأربعين

- 1- سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2015/12/31 والمصادقة عليه.
- 2- سماع تقرير مراقبي الحسابات السيد / قيس محمد النصف عن السادة / BDO النصف وشركاه، والسيد / بدر عبدالله الوزان عن السادة / ديلويت وتوش الوزان وشركاه عن السنة المالية المنتهية في 2015/12/31 والمصادقة عليه.
- 3- الموافقة على البيانات المالية المجمعمة عن السنة المالية المنتهية في 2015/12/31 والمصادقة عليها.
- 4- الموافقة على توصية مجلس الإدارة بشأن توزيع أرباح نقدية عن السنة المالية المنتهية في 2015/12/31 بواقع 20% من القيمة الاسمية أي (عشرون فلساً) للسهم الواحد بعهد خصم أسهم الخزينة وذلك للمساهمين المقيدين في سجلات الشركة بتاريخ إنعقاد الجمعية العامة العادية وبعد موافقة الجهات الرسمية المختصة.
- 5- الموافقة على تعامل الشركة مع أطراف ذات صلة التي تمت خلال السنة المالية المنتهية في 2015/12/31.
- 6- إعتقاد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2015/12/31 مبلغ -/140,000 د.ك (مائة وأربعون ألف) دينار كويتي.
- 7- إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة، وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والمالية عن السنة المالية المنتهية في 2015/12/31.
- 8- الموافقة لمجلس الإدارة على إصدار سندات بالدينار الكويتي، أو بأي عملة أخرى يراها مناسبة، وبما لا يتجاوز الحد الأقصى المصرح به قانونياً، أو ما يعادله بالعملة الأجنبية، مع تفويض مجلس الإدارة في تحديد نوع تلك السندات ومدتها وقيمتها الاسمية، والعائد عليها وموعد الوفاء بها وسائر شروطها وأحكامها، وذلك بعد أخذ موافقة الجهات الرقابية المختصة.
- 9- تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها، وذلك وفقاً لمواد القانون رقم 7 لسنة 2010 ولأئحته التنفيذية وتعديلاتها.
- 10- الموافقة على تعيين أو إعادة تعيين مراقبي حسابات الشركة للسنة المالية التي تنتهي في 2016/12/31 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أعابها.
- 11- إنتخاب وتعيين أعضاء مجلس الإدارة للسنوات الثلاث القادمة، بدلاً من السادة الأعضاء المنتخبين والمعينين الذين إنتهت مدة عضويتهم.
- 12- الموافقة على إقتراح مجلس الإدارة بشأن إستقطاع نسبة 10% إحتياطي إجباري مبلغ 2,017,917 دينار كويتي من صافي الأرباح للسنة المالية المنتهية في 2015/12/31 وفقاً لنص المادة 222 من قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وبعد موافقة الجمعية العامة العادية.
- 13- الموافقة على إقتراح مجلس الإدارة بشأن إستقطاع نسبة 10% إحتياطي إختياري مبلغ 2,017,917 دينار كويتي من صافي الأرباح للسنة المالية المنتهية في 2015/12/31 وفقاً لنص المادة 225 من قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وبعد موافقة الجمعية العامة العادية.

ثانياً: جدول أعمال الجمعية العامة الغير عادية

الموافقة على إضافة بند للنظام الأساسي للشركة نصه كالاتي :

يجوز للشركة شراء وبيع أسهمها (أسهم الخزينة) بما لا يتجاوز 10% (عشرة بالمائة) من عدد أسهمها المصدرة بالقيمة السوقية وذلك وفقاً لأحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته.

ملاحظة: يرجى من السادة المساهمين أو موكليهم الراغبين في حضور الإجتماع المذكور مراجعة مقر الشركة (قسم الأسهم، الدور السابع) في بيت الإسمنت بمنطقة الصوابع (تقاطع شارع الشهداء مع شارع خالد بن الوليد)، خلال مواعيد الدوام الرسمي من الساعة السابعة والنصف صباحاً حتى الساعة الثالثة بعد الظهر من الأحد إلى الخميس وذلك لاستلام صحيفة الدعوة وبطاقة الحضور.

يمكن للمساهم الكريم الحصول على نسخة عن التقرير السنوي والبيانات المالية المجمعمة من مقر الشركة قبل موعد إجتماع الجمعية.

والله ولي التوفيق ،،،

رئيس مجلس الإدارة

للاستفسار : تلفون 22401700 داخلي 703 ، 704 مباشر 22456238